S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/43
19 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - رحب مجلس الأمن في قراره ١٠٣٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالقرار الذي اتخذته بتكثيف مشاوراتي مع طرفي خطة التسوية للصحراء الغربية، بهدف الحصول على موافقتهما على خطة لحل الخلافات التي تعوق الانتهاء في الوقت المناسب من عملية تحديد الهوية.

٢ - ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، زارت بعثة برئاسة وكيل الأمين العام شنمايا ر. غاريخان، بصفته مبعوثا خاصا لي، الرباط (٢ - ٤ كانون الثاني/يناير) وتندوف (٤ - ٥ كانون الثاني/يناير)، ونواكشوط (٥ - ٦ كانون الثاني/يناير)، والجزائر (٧ - ٩ كانون الثاني/يناير). واشترك في هذه البعثة السيد إريك ينسن، الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة بشأن الصحراء الغربية، إلى جانب موظفي مكتب الأمين العام وإدارة الشؤون السياسية.

٣ - ويبين هذا التقرير النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة مبعوثي الخاص على نحو ما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ١٠٣٣ (١٩٩٥). كما يتناول التقرير تحت عناوين منفصلة، تقدم العمل في لجنة تحديد الهوية في الشهور الأخيرة، وأنشطة العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية، والجوانب الأخرى المتصلة بتحقيق خطة التسوية.

ثانيا - بعثة مبعوثي الخاص

٤ - في الرباط، قام رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، السيد عبد اللطيف الفيلالي، ووزير الداخلية والإعلام السيد ادريس بصري باستقبال مبعوثي الخاص، في اجتماعين منفصلين. وفي تندوف، اجتمع والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) السيد محمد عبدالعزيز، وأجرى مناقشات مكثفة مع وفد يرأسه السيد مصطفى بشير، منسق البوليساريو مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو). وقام أيضا بزيارة لمخيم سماره للاجئين، حيث التقى بالشيوخ والشخصيات البارزة. وفي نواكشوط، عقدت البعثة اجتماعات مع الرئيس معاوية ولد سيد أحمد طايع، ورئيس الوزراء، الشيخ العافية ولد محمد خونة، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، السيد محمد سالم

220196 220196 96-01134

ولد الخال. وأخيرا، في الجزائر، عقد السيد غاريخان اجتماعات مع الرئيس الأمين زروال، ورئيس الوزراء أحمد أو يحيى، ووزير الشؤون الخارجية، السيد أحمد عطـّاف.

٥ - وفي كل من الرباط وتندوف، شدد مبعوثي الخاص على ضرورة اتخاذ الطرفين خطوات عاجلة للتغلب على خلافاتهما المتصلة بتنفيذ الجوانب الأساسية لخطة التسوية بغية توفير أساس كي يدعم مجلس الأمن استمرار بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو). وقد نوَّه إلى أنه في حالة عدم إحراز أي تقدم بالمرة في اتجاه استئناف أعمال لجنة تحديد الهوية بصورة جدية، سيضطر الأمين العام إلى إحاطة المجلس علماً بذلك في تقريره المقبل. ووجه مبعوثي الخاص انتباه الطرفين إلى ما طلبه المجلس مني على النحو الوارد في قراره ١٠٣٣ (١٩٩٥)، بأن أقدم له، في حالة عدم التوصل إلى اتفاق في هذه المشاورات المكثفة التي أجراها مبعوثي الخاص، خيارات للنظر فيها، بما في ذلك برنامج للسحب المنظم لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو).

٦ - وقد أكد الجانبان التزامهما، ورغبتهما المستمرة في إجراء استفتاء حر ونزيه بشأن مركز الصحراء الغربية في المستقبل وفقا لخطة التسوية، وأكدا لمبعوثي الخاص استعدادهما للتعاون التام مع الأمم المتحدة من أجل التغلب على العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ الخطة. وفي الوقت ذاته، أصر كل طرف من الطرفين على أنه لم يعد يوجد مجال لمزيد من التنازلات الإضافية من جانبه. وبالتالي، فقد شدد كل طرف على أن التقدم يتوقف على استعداد الطرف الآخر لتعديل موقفه حسب المطلوب. وبينما رأى كل من المغرب وجبهة البوليساريو أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تفرض تعديلات على موقف الجانب الآخر، فقد بدا جليا أن كلا منهما يرفض أي محاولة من جانب الأمم المتحدة لفرض تغييرات على موقفه.

٧ - وقد ظهر من الاجتماعات التي عقدت في الرباط أن المغرب يتمسك بموقفه فيما يتعلق بتحديد هوية مقدمي الطلبات الذين لم تحدد لجنة تحديد الهوية هويتهم بعد. وأكد المغرب أن واجب اللجنة هو معالجة كل طلب يقدم إليها قبل انتهاء الموعد النهائي المحدد لهذا الغرض، بصرف النظر عن مكان الإقامة الحالي لمقدم الطلب. كما يجب علاوة على ذلك تطبيق الإجراءات ذاتها على جميع مقدمي الطلبات. وأصر المغرب أيضا على أنه يجب على لجنة تحديد الهوية أن تولي اعتبارا على أساس المساواة للأدلة بجميع صورها التي يقدمها مقدمو الطلبات لدعم مطالباتهم بالتمتع بالأهلية، سواء كانت تلك الأدلة براهين موثقة أو شهادات شفوية.

٨ _ وفي اجتماع مع السيد بشير عقد في تندوف، حث ممثلي الخاص جبهة البوليساريو على التعاون فيما يتعلق بتحديد هوية جميع مقدمي الطلبات الباقين وفقا لخطة التسوية والترتيبات المتفق عليها بين الطرفين لغرض مشاركتهما في العملية. ويعني ذلك على وجه التحديد أنه يُتوقع من كل طرف، في جملة أمور، توفير شيخ أو بديل له، لمساعدة لجنة تحديد الهوية، وأشار مبعوثي الخاص إلى أن الخطة تستلزم من اللجنة معالجة جميع الطلبات المقدمة في حينه.

٩ - وعقب هذا الاجتماع، وافق السيد بشير على أن تشترك جبهة البوليساريو في تحديد هوية جميع المتقدمين المنتمين للأفخاذ الممثلة في تعداد عام ١٩٧٤، وهم من وضعت من أجلهم فعلا قائمة بالشيوخ أو الشيوخ المناوبين. إلاّ أن جبهة البوليساريو لن تشترك في معالجة طلبات مقدمي الطلبات الذين ينتمون للمجموعات القبلية H 41 و H 61 و J 51/52، وهي غير ممثلة حسب الأفخاذ في تعداد عام ١٩٧٤، لأنها تعتقد أنه وفقا للمعايير المقررة، فإن الطلبات المقدمة من أشخاص غير المنتمين لأفخاذ ممثلة بالتحديد في التعداد أمر لا يمكن قبوله. وعلاوة على ذلك فلن تستطيع جبهة البوليساريو توفير شيوخ أو شيوخ مناوبين لتلك المجموعات. وفضلا عن ذلك، ستعارض جبهة البوليساريو بقوة أي محاولة لتحديد هوية مقدمي الطلبات أولئك بمشاركة شيخ من جانب واحد فقط. وفي هذه الحالة، ستكون مضطرة حسبما ذكر السيد بشير لمبعوثي الخاص إلى الانسحاب من العملية برمتها.

١٠ - وفي حين أشار السيد بشير الى أن جبهة البوليساريو مستعدة لاستئناف عملية تحديد الهوية على هذا الأساس، دعا الى اتخاذ خطوات عاجلة لاستعادة الثقة في عملية الاستفتاء. وذكر على وجه الخصوص الحاجة الى مزيد من الشفافية في أعمال لجنة تحديد الهوية. وبينما وافق مبعوثي الخاص على ضرورة توفير الشفافية، رفض أي فكرة توحي بأن اللجنة فشلت في مراعاة الحيدة الكاملة في أدائها لمهامها.

١١ - وفيما يتعلق بإمكانية إجراء محادثات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، باعتبارها آلية لحل الخلافات، فإن المغرب وإن لم يعارضها تماما، رأى، آخذا في الاعتبار التجربة السابقة لمثل تلك اللقاءات، أن الحوار بين الطرفين لن يفيد كثيرا في هذه المرحلة بل قد يؤدي الى تعقيد الحالة. وحبذت جبهة البوليساريو بشدة من جانبها إجراء محادثات كوسيلة لإعادة إقرار الثقة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، قال الأمين العام لجبهة البوليساريو إنه مستعد للدخول في محادثات بأي صورة تكون مقبولة لكلا الطرفين، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وتحت رعاية الأمم المتحدة أو بمساعدة يقدمها "فريق للاتصال"، يمكن أن يتكون من دول اقليمية وغير اقليمية. وأكد مبعوثي الخاص لكلا الطرفين أني مستعد دوما لتوفير الرعاية لأي حوار، وللمساعدة بأي طريقة أخرى ممكنة من شأنها أن تؤدي الى إجراء اتصالات بناءة بينهما.

١٢ - وخلال الاجتماعات التي عقدت في نواكشوط والجزائر، أكد زعماء البلدين المراقبين لممثلي الخاص مواصلة اهتمامهم الشديد بالتوصل الى تسوية سريعة لنزاع الصحراء الغربية باعتبارها شرطا أساسيا للاستقرار والتنمية في المنطقة.

١٣ - ومن وجهة النظر الموريتانية، تؤدي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية دورا أساسيا، عسكريا وسياسيا، في مجال البحث عن حل للنزاع. ويساور موريتانيا عميق القلق من أن يترتب على تقليص دور البعثة أو سحبها عواقب خطيرة. وأوضح أن موقف موريتانيا هو موقف محايد وأنها تشجع الطرفين على بذل جميع الجهود، ومنها الجهود المبذولة من خلال الاتصالات المباشرة، وذلك للتحرك باتجاه الحل. والحكومة على استعداد للتعاون الكامل مع البعثة في إطار خطة التسوية. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن امتناني لرئيس موريتانيا لنزوله على طلب ممثلي الخاص بإنشاء مركز ثان لتحديد الهوية في

الزويرات في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، بالاضافة الى المركز المزمع إنشاؤه في أطار. وهذا من شأنه أن يسرع بعملية تحديد هوية مقدمي الطلبات المقيمين في موريتانيا.

١٤ - وأعربت السلطات الجزائرية أيضا عن قلقها الشديد بشأن ما يمكن أن يترتب من آثار مدمرة على استقرار المنطقة بأكملها إذا ما انسحبت البعثة. وشددت أيضا على أهمية ألا يغيب عن البال طبيعة النزاع باعتباره مشكلة تتعلق بإنهاء الاستعمار وضرورة دعم الأمم المتحدة للمبادئ التي ينطوي عليها ذلك. وبينما تشدد الجزائر على أن الامتثال لخطة التسوية أمر حتمي، فإنها لا تزال على رأيها القائل بأن المحادثات المباشرة بين الطرفين هي نتيجة أساسية لازمة للخطة تساعد أيضا في بث الثقة الضرورية في العملية. وقد رئي، بنوع خاص، أنه ينبغي للحوار بين الطرفين أن يعالج المسائل الحساسة المتصلة بفترة ما بعد الاستفتاء. وأعادت الجزائر تأكيد استعدادها للمساعدة بأي سبيل ممكن من أجل دفع تنفيذ الخطة قدما.

١٥ - وخلال توقفه لليلة واحدة في العيون (٧/٦ كانون الثاني/يناير) أتيحت لمبعوثي الخاص فرصة الاجتماع برئيس لجنة تحديد الهوية وبعض أعضائها. وقد رسخ اللقاء انطباعه أن اللجنة، على العموم، تؤدي مهمتها الصعبة بمراعاة الانصاف والنزاهة الى أقصى حد. ومهمة اللجنة لا ييسرها قيام الطرفين بتفحص أعمالها تفحصا ناقدا وإطلاق المزاعم التي تجرح نزاهة أفراد من أعضائها.

١٦ - وناقش مبعوثي الخاص أيضا مع ممثلي الخاص بالنيابة ورئيس لجنة تحديد الهوية السبل الممكنة لزيادة شفافية عملية تحديد الهوية. والنتيجة التي تم التوصل اليها هو أن هذه الشفافية يمكن أن تسهم في تقليص عدم الثقة والريبة وتؤدي الى زرع مزيد من الثقة في العملية. وتحقيقا لهذا الهدف، فقد اتفق على أن تقوم اللجنة بوضع ترتيبات تشترك بها مع الطرفين، في شكل ملائم، في وضع قائمة بمقدمي الطلبات الذين اعتبروا حتى تاريخه مؤهلين للتصويت وكذلك في وضع قائمة بمقدمي الطلبات الذين لم تحدد هويتهم بعد.

١٧ - وفي أعقاب اختتام زيارة مبعوثي الخاص للمنطقة، أطلع ممثلي الخاص بالنيابة الجانب المغربي على ملخص للمناقشات التي جرت في تندوف.

ثالثا - أعمال لجنة تحديد الهوية

١٨ - قام مبعوثي الخاص بمهمته في ظروف يسودها التوقف شبه التام في عملية تحديد الهوية نتيجة لقرار جبهة البوليساريو بعدم الاشتراك في تحديد الهوية لبعض المجموعات حسبما أبلغت به رئيس مجلس الأمن في نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٩٥. ونتيجة لذلك، لم تحدد هوية إلا ٧ ٩٣٥ شخصا منذ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بحيث بلغ مجموع عدد الأشخاص المحددة هويتهم ٦٠ ٢٥٧ شخصا من أصل ٩٩٢ ٧٦ شخصا جرت دعوتهم.

١٩ - وقد جرى تحديد الهوية خلال هذه الفترة في مركزين فقط: العيون بالصحراء الغربية ومخيم العيون بالقرب من تندوف. وهناك مركزان في الاقليم (بوجدور والداخلة) ومركز في منطقة تندوف (مخيم سماره) غير عاملة لأن الأفخاذ المنتمية الى المجموعات القبلية لقبائل الشمال (H) والشرفاء (I) وقبائل الساحل والجنوب (J)، اعتبرتها جبهة البوليساريو موضوع خلاف في شهر آب/أغسطس، وهي الوحيدة التي ما زال فيها عدد كبير من الأشخاص غير محدد الهوية. ولذلك، رفض المغرب الاشتراك في تحديد هوية مقدمي الطلبات في مركزين في منطقة تندوف (مخيم أوسرد ومخيم الداخلة) وجبهة البوليساريو في مركز واحد بالصحراء الغربية (سماره). وحتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ جرت عمليات تحديد هوية في مركز العيون في كل يوم عمل باستثناء ثلاثة أيام عندما رفض ممثلو جبهة البوليساريو الخضوع للاجراءات الأمنية الجديدة التي وضعتها السلطات المغربية في مطار العيون. وتوقفت عمليات تحديد الهوية في مركز العيون في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر لأن جبهة البوليسياريو أثارت نزاعا بشأن الفخذ H 11 الموضوع على الجدول (آيت حماد، وآيت ياسين) ولكن المغرب لم يرد على ذلك بالمثل واستمرت عمليات تحديد الهوية، حتى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، في مخيم العيون في معظم أيام العمل، باستثناء حصول قلة من الانقطاعات العائدة في الغالب الى الصعوبات المتعلقة بحضور شيوخ جبهة البوليساريو المطلوب حضورهم على وجه السرعة.

٢٠ - ومع بقاء حوالي ٠٠٠ ١٧٤ مقدم طلب لا يزال يتعين دعوتهم لتحديد هويتهم حتى وقت إعداد هذا التقرير. فمن الواضح أنه حتى وإن استؤنفت عملية تحديد الهوية فورا وتسارعت خطاها، فإن التنبؤ السابق القائل بإجراء استفتاء في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ بات غير واقعي.

رابعا - العنصر العسكري

٢١ - في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بلغ مجموع أفراد العنصر العسكري للبعثة الذي يرأسه قائد القوة العميد أندريه فان بايلن (بلجيكا)، ٢٨٨ فردا، منهم ٢٤٠ مراقبا عسكريا و ٤٨ من أفراد الدعم العسكري (انظر المرفق الأول). وريثما تتوفر الشروط اللازمة لبدء الفترة الانتقالية، تظل ولاية البعثة مقتصرة على رصد وقف إطلاق النار الذي أصبح ساريا في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والتحقق منه.

٢٢ - وأثناء الفترة التي يشملها التقرير، انتُهك وقف إطلاق النار مرة واحدة. وكان الانتهاك محاولة من جبهة البوليساريو لتقييد حركة المراقبين العسكريين. فقد أعلم قائد إقليمي تابع لجبهة البوليساريو البعثة بأنه لا يمكن لوحداتها القيام بأية تحليقات أو إجراء أي استطلاع جوي. وقد تم التوصل إلى حل للمسألة بعد إجراء مناقشات مع المسؤولين. وأبلغت جبهة البوليساريو عن قيام الجانب المغربي بأربع تحليقات، ولم تتمكن البعثة من تأكيدها. ومثلما كان الشأن في الماضي، حدثت التحليقات المزعومة بجوار الممرات الجوية الدولية. وأكدت البعثة وقوع حادثة تحليق طائرة عمودية قرب موقع مجيك ولكنه استحال تحديد مصدر الطائرة.

خامسا - عنصر الشرطة المدنية

٢٣ - استلم العميد والتر فالمان (النمسا) مهامه في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بوصفه مفوض الشرطة المدنية. ويبلغ قوام الشرطة المدنية التابعة للبعثة حاليا ٩١ فردا (انظر المرفق الثاني). وإذا ازداد عدد مراكز تحديد الهوية، ستكون الشرطة المدنية بحاجة إلى التعزيز وفقا لذلك. وتبقى مهام الشرطة المدنية حتى إشعار آخر متمثلة في تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة تحديد الهوية فضلا عن التواجد ٢٤ ساعة في اليوم في جميع مراكز تحديد الهوية.

سادسا - جوانب أخرى متصلة بتنفيذ خطة التسوية

١ - المستشار القانوني المستقل والإفراج عن السجناء والمعتقليـــن السياسيين

٢٤ - التقى الاستاذ إمانويل روكوناس، المستشار القانوني المستقل، بالسلطات المغربية في الرباط في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، حيث سلمها قائمة أسماء، ومنذ ذلك التاريخ، وجه ممثلي الخاص بالنيابة مذكرتين شفويتين مؤرختين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، إلى الحكومة المغربية تتعلقان بإمكانية قيام المستشار القانوني المستقل بزيارة أخرى.

٢ - تبادل أسرى الحرب

٢٥ - في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أعيد ١٨٦ من أسرى الحرب المغاربة إلى وطنهم بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية وحكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين.

٣ - مدونة قواعد السلوك

٢٦ - وجهّت مدونة قواعد السلوك المنقحة إلى الطرفين في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٥. وفي رسالة مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس، أعلم السيد بشير مصطفى، منسق جبهة البوليساريو لدى البعثة، ممثلي الخاص بالنيابة أن الجبهة تعتبر الصيغة الجديدة غير مقبولة. وأعربت حكومة المغرب أيضا عن عدم رضاها. وفي أعقاب مذكرتين شفويتين أرسلهما ممثلي الخاص بالنيابة إلى الطرفين، في ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على التوالي، لطلب تعليقات مفصلة، قدم السيد بشير ملاحظات شاملة ونصا منقحا لمدونة قواعد السلوك في رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتم تلقي التعليقات المدروسة التي أبدتها الحكومة المغربية في العيون في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

سابعا - ملاحظات

٢٧ - كما هو مبين في الفقرة ٩ أعلاه، أفضت المهمة التي اضطلع بها مبعوثي الخاص إلى موافقة جبهة البوليساريو على المشاركة في عملية تحديد هوية عدد هام من مقدمي الطلبات الذين أبدت فيما قبل تحفظات بشأنهم. وعلى وجه التحديد، وافقت جبهة البوليساريو على مواصلة تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات من أفراد الأفخاذ القبلية التي شملها تعداد عام ١٩٧٤، أي الأفخاذ التي وضعت لها بالفعل قائمات بأسماء الشيوخ أو نوابهم بالنسبة إلى الطرفين، بصرف النظر عن مكان إقامة هؤلاء الأفراد. ومن شأن هذا أن يتيح استئنافا جديا لعملية تحديد الهوية. غير أنه للأسباب المذكورة في الفقرة ٩ من هذا التقرير، استمرت جبهة البوليساريو في رفض التعاون في عملية تحديد هوية مجموعة كبيرة أخرى من مقدمي الطلبات، وهم المدرجون في إطار الرموز H41، و H61، و J51/52 من تعداد عام ١٩٧٤، باستثناء عدد قليل من المؤهلين نتيجة لكون تعداد عام ١٩٧٤ قد شملهم.

٢٨ - وتؤكد المغرب أن لجنة تحديد الهوية يجب أن تعالج ملفات جميع مقدمي الطلبات بدون تمييز من حيث الشكـــل أو المعاملة. واللجنة مطالبة، بالفعل، بمعالجة جميع الطلبات الباقية على هذا الأساس، وهو ما تعتزم القيام به فعلا. وشدد مبعوثي الخاص، في مناقشاته مع جبهة البوليساريو، على أن لجنة تحديد الهوية ملزمة بمعالجة جميع الطلبات المقدمة قبل انقضاء الأجل المحدد. وأكد أيضا على أن الطرفين ملزمان، بموجب خطة التسوية، بالتعاون في تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات.

٢٩ - وأخطرني ممثلي الخاص بالنيابة أنه في حالة تعاون الطرفين تعاونا تاما مع لجنة تحديد الهوية، سيكون باستطاعة كل مركز من مراكز تحديد الهوية معالجة ملفات ما يقارب ٧٥٠ شخصا كل أسبوع. ونتيجة لذلك، وإذا وسِّعت لجنة تحديد الهوية إلى ما مجموعه ١١ من مراكز تحديد الهوية، مثلما دعا إلى ذلك تخطيط البعثة، ستكون قادرة على معالجة أكثر من ٠٠٠ ٨ من ملفات مقدمي الطلبات أسبوعيا. وعندها يمكن، من الناحية النظرية على الأقل، الانتهاء من تحديد هوية جميع مقدمي الطلبات الباقين الذين يناهز عددهم ٠٠٠ ١٧٤ شخصا خلال ٢٢ أسبوعا؛ أو ما يقارب ذلك، أو - ربما من وجهة نظر أكثر واقعية في ضوء التجربة السابقة - إذا اشتغلت اللجنة بنصف قدرتها فقط، لأسباب لا يمكن تفاديها، سيتم ذلك خلال ٤٤ أسبوعا تقريبا. وسيتعين إعطاء مهلة إضافية بعدة أسابيع للنظر في الطعون في قرارات لجنة تحديد الهوية، وذلك حسب الأعداد الفعلية لتلك الطعون. ونتيجة لذلك، ستكون هناك حاجة إلى مدة تتراوح بين ٦ أشهر وسنة لإتمام عملية تحديد الهوية في ظل هذا السيناريو.

٣٠ - وقد بنيت الافتراضات الواردة في الفقرة السابقة على أساس رغبة الطرفين في التقيد الصارم ببرنامج العمل التفصيلي الذي ستقوم لجنة تحديد الهوية بوصفه. وفي كل مرحلة، سيتعين على الشيوخ المطلوبين وممثلي الطرفين ومراقبي منظمة الوحدة الافريقية أن يكونوا موجودين في الساعات المحددة وأن يظلوا موجودين الى حين انتهاء عملية تحديد الهوية بالنسبة لجميع الذين ينبغي أن تحدد هوياتهم في أي يوم محدد. وسيتعين القيام بعمليات السفر الضرورية أيام الجمع والأحد لتنفيذ البرنامج على الوجه

الأكمل كما سيتعين على الطرفين كفالة تواجد شيوخهما في الموعد والمكان المحددين، على الرغم من المضايقات التي قد تنجم عن ذلك، ولا سيما خلال شهر رمضان.

٣١ - وفيما يتعلق بمسألة إقامة حوار بين الطرفين، لاحظت الدعم القوي الذي أبداه البلدان المراقبان أثناء زيارة مبعوثي الخاص الى عاصمتيهما. وفي حين أني سأظل تماما تحت تصرف الطرفين، فإنهما إذا قررا إجراء محادثات بأي شكل مهما كان، من أجل تسهيل تسوية نزاعهما، فإن مجلس الأمن بأسره أو الدول الأعضاء فرادى قد ترغب في النظر في السبل والطرق الممكنة لمساعدة الطرفين في هذا الصدد. ومن الممكن أن تسهم هذه المحادثات في بناء الثقة بين الطرفين وإعطاء قوة دفع لعملية السلام. ويمكن أن يتم ترتيب الاتصالات بين الطرفين بشكل سري.

٣٢ - وأود أيضا أن أشير الى تسليم المجلس بحقيقة أكد عليها من جديد في قراره ١٠٣٣ (١٩٩٥)، وهي أن إحراز التقدم يتطلب أن يتوافر لدى كلا الطرفين رؤية لفترة ما بعد الاستفتاء. وهذا الجانب يحتاج الى متابعة. وأود أن أشجع جميع الجهات المعنية على بذل الجهود اللازمة لمساعدة الطرفين على تحقيق هذه الرؤية.

٣٣ - إنني أدرك أنه توجد نواح أخرى في خطة التسوية ينبغي أن تعالج بشكل جاد وعلى وجه السرعة، وهي نواح، كما يدرك المجلس، ليست سهلة الحل، مثل مدونة قواعد السلوك، وقصر وجود القوات على مواقع معينة، وتبادل أسرى الحرب، وما الى ذلك، وحيث أن رئيس لجنة تحديد الهوية الذي وصل لتوه قد وجد الوقت الكافي للتعرف على مدى تعقيد مهامه، فقد وجهت ممثلي الخاص بالنيابة لمضاعفة جهوده لتسوية هذه القضايا.

٣٤ - وفي ضوء نتائج بعثة مبعوثي الخاص والظروف ذات الصلة الأخرى المبينة في هذا التقرير، قد يرغب المجلس في أن ينظر، كأحد الخيارات، في إمكانية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة أربعة أشهر تنتهي في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وسيتيح ذلك وقتا كافيا لاستئناف عملية تحديد الهوية وفرصة لاختبار الإرادة السياسية للطرفين من حيث الأفعال وليس الأقوال. وسأقوم، من جانبي، برصد الحالة رصدا دقيقا. فإذا اتضح لي في أي وقت قبل انتهاء الولاية الموسعة أن الحالة لم تتحسن أو لم تحدث فيها تحسينات كبيرة، فإنني سأقوم فورا باسترعاء انتباه المجلس لهذه المسألة.

٣٥ - غير أنني أود أن أؤكد أننا سنواجه في كل الاحتمالات الوضع الحرج الذي نشأ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بعد أشهر قليلة، في حالة نجاح لجنة تحديد الهوية في الانتهاء من معالجة الطلبات بمقتضى الاتفاق الذي تم التوصل إليه أثناء زيارة مبعوثي الخاص، ففي ذلك الوقت، ستبرز مرة أخرى مشكلة إيجاد صيغة مقبولة لدى الطرفين لمعالجة عدد الحالات المتبقية، مما يفرض نفس التحدي الذي واجهناه في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وسأواصل مساعي لايجاد أرضية مشتركة بين الطرفين،

غير أنه سيكون من المهم أيضا أن تعمد الى ذلك كل الدول الأعضاء التي بوسعها أن تبذل جهودا في ذلك الاتجاه.

٣٦ - وكخيار ثان محتمل، قد يتوصل مجلس الأمن الى أنه لا يمكن أن يبرر تمديدا آخر دون فرض شروط من قبيل ايجاد حلول للمشاكل العالقة في مواعيد محددة، وأنه ينبغي، بالتالي، إعداد خطط لسحب البعثة على مراحل. وقد أبلغ مبعوثي الخاص بشكل لا لبس فيه الطرفين والدول المراقبة بالإحباط الذي يشعر به المجلس إزاء عمليات التوقف الدورية والتي يمكن التكهن بها في العملية، وإزاء عدم وجود حتى مؤشرات واضحة بصورة معقولة على موعد انتهاء هذه العملية. كذلك نقل اليهما استعداد المجلس، وإن كان على مضض، للنظر في أمر سحب البعثة. وستقع المسؤولية عن ذلك تماما على عاتق الطرفين.

٣٧ - بيد أنني أشاطر القلق الذي أعرب عنه الطرفان الى مبعوثي الخاص، وكذلك الدول المراقبة، لإمكانية نظر مجلس الأمن في تقليص حجم البعثة، بل وإنهائها في نهاية المطاف. وأخشى أن تكون لذلك الإجراء عواقب وخيمة في المنطقة.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

(أ)	**المراقبون العسكريون**	
	الاتحاد الروسي	٣٠
	الأرجنتين	٢
	أوروغواي	١٥
	ايرلندا	٩
	ايطاليا	٦
	باكستان	٥
	بلجيكا	١
	بنغلاديش	٧
	بولندا	٣
	تونس	٩
	جمهورية كوريا	٢
	السلفادور	٢
	الصين	٢٠
	غانا	٦
	غينيا	٣
	فرنسا	٢٧
	فنزويلا	٣
	كينيا	١٠
	ماليزيا	١٥
	مصر	١٢
	النمسا	٤
	نيجيريا	٤
	هندوراس	١٤
	الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠
	اليونان	١
	المجموع	٢٤٠
(ب)	**أفراد الدعم العسكري**	
	'١' الوحدة الطبية: جمهورية كوريا	٤٠
	'٢' الكتيبة: غانا	٨
	المجمـــوع	٤٨
	المجموع الكلي	٢٨٨

المرفق الثاني

تكوين عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

البلـــــد	العدد
ألمانيا	٤
أوروغواي	١٠
ايرلندا	١٤
توغو	٨
غانا	٨
مصر	١١
النرويج	٢
النمسا	١١
نيجيريا	١٠
هنغاريا	١٣
المجموع	٩١
القوام المستصوب	٩٢